ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

السياسة الوقائية غير الجزائية لمكافحة جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية بين رجال الشرطة

بأشراف الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم شمس ناترى

المشرف المساعد الأستاذ الدكتور سيد محمود مير خليلى

حسين عبدالسادة حنون

جامعة طهران / فرع الفارابي كلية القانون

"Non-Penal Preventive Criminal Policy for Combating Drug and Psychotropic Substances Crimes among Police Personnel"

eshams@ut.ac.ir
hbdalsadh698@gmail.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

((لَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ))

صدق الله العلي العظيم

سورة البقرة الآية ١٩٥

الملخص

يتناول هذا الفصل السياسة الوقائية غير الجزائية في مكافحة جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية بين رجال الشرطة، بوصفها أحد الاتجاهات الحديثة في السياسة الجنائية المعاصرة التي تقوم على منع الجريمة قبل وقوعها، ومعالجة أسبابها الاجتماعية والمهنية والمؤسسية بدل الاقتصار على التدخل العقابي اللاحق, وينطلق الفصل من بيان الإطار المفاهيمي للسياسة الوقائية وخصائصها مع التركيز على طابعها الاستباقي والتكاملي داخل منظومة العدالة الجنائية.كما يعالج الفصل دور الوقاية الاجتماعية من خلال الأسرة والمجتمع في بناء الضبط القيمي والسلوكي، وإبراز أثر التنشئة الاجتماعية والرقابة الأسرية والبيئة الاجتماعية والثقافة المجتمعية في الحد من احتمالات الانحراف، ولاسيما لدى الفئات المهنية الحساسة كرجال الشرطة , ويتوسع الفصل في دراسة الوقاية الوضعية والمؤسسية من خلال تحليل التدابير الاحترازية المتمثلة في التنظيم الإداري والرقابة الإدارية، إلى جانب التدابير الإصلاحية التي تشمل التدريب المهني وبرامج العلاج والتأهيل .ويخلص الفصل إلى أن اعتماد سياسة وقائية غير جزائية متكاملة يسهم في تقليص فرص الانحراف الوظيفي، وتعزيز الانضباط المهني وحماية المؤسسة الأمنية من مخاطر جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية، بما يدعم فعالية السياسة الجنائية ويحقق التوازن بين متطلبات الأمن وضمان النزاهة الوظيفية.**الكلمات المفتاحية : السياسة الوقائية غير الجزائية ، جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية ، الوقاية الاجتماعية ، الوقاية الوضعية والمؤسسية ، رجال الشرطة .**

Abstract

This chapter examines non-penal preventive policy in combating drug and psychotropic substance crimes among police officers, as a modern approach within contemporary criminal policy that focuses on preventing crime before its occurrence and addressing its social, professional, and institutional causes, rather than relying solely on subsequent punitive intervention. The chapter begins by clarifying the conceptual framework of preventive policy and its main characteristics, particularly its proactive and integrative nature within the criminal justice system.The chapter also analyzes the role of social prevention through the family and society in building moral and behavioral control, highlighting the impact of socialization, family supervision, the social environment, and societal culture in reducing the likelihood of deviant behavior, especially among sensitive professional groups such as police officers. Furthermore, it addresses situational and institutional prevention by examining precautionary measures,

including administrative organization and administrative control, as well as corrective measures such as professional training and treatment and rehabilitation programs.The chapter concludes that adopting an integrated non-penal preventive policy contributes significantly to reducing opportunities for occupational deviance, enhancing professional discipline, and protecting the security institution from the risks of drug and psychotropic substance crimes, thereby strengthening the effectiveness of criminal policy and achieving a balance between security requirements and institutional integrity.Keywords: Non-Penal Preventive Policy, Drug and Psychotropic Substance Crimes, Social Prevention, Situational and Institutional Prevention, Police Officers

المقدمة

١. بيان المسألة

تكتسب جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية خطورة خاصة عندما تقع من رجال الشرطة، لما يترتب عليها من آثار سلبية تمس نزاهة المؤسسة الأمنية والثقة المجتمعية بجهود إنفاذ القانون , ورغم اعتماد السياسة الجنائية تقليدياً على المعالجة العقابية في مواجهة هذه الجرائم، إلا أن محدودية هذا النهج تبرز الحاجة إلى تبني سياسة وقائية غير جزائية تستهدف منع الانحراف قبل وقوعه، ولاسيما في ظل الضغوط المهنية والتنظيمية التي تحيط بالعمل الشرطي .

٢. اسئلة البحث

وانطلاقاً من بيان المسألة يسعى البحث للإجابة على السؤال الرئيسي والاسئلة الفرعية التالية :

أ-السؤال الرئيسي :

ما دور السياسة الوقائية غير الجزائية في مكافحة جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية بين رجال الشرطة ؟

ب- الاسئلة الفرعية :

١- ما المقصود بالسياسة الوقائية غير الجزائية في المجال الجنائي ، وما خصائصها الأساسية؟

٢- ما طبيعة الوقاية الاجتماعية ودورها في الحد من جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية بين رجال الشرطة؟

٣- كيف تسهم الأسرة في الوقاية الاجتماعية من خلال التنشئة الاجتماعية والرقابة الأسرية؟

٤- ما دور المجتمع والبيئة الاجتماعية والثقافة المجتمعية في تعزيز الوعي الوقائي والحد من الانحراف؟

٥- ما طبيعة الوقاية الوضعية والمؤسسية، وكيف تسهم التدابير الاحترازية والإصلاحية داخل المؤسسة الأمنية في تقليل فرص ارتكاب هذه الجرائم؟

٣. الفرضيات

أ-الفرضية الأصلية:

تسهم السياسة الوقائية غير الجزائية إسهاماً جوهرياً وفعالاً في مكافحة جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية بين رجال الشرطة ، من خلال منع نشوء السلوك الإجرامي قبل تحققه ومعالجة أسبابه الاجتماعية والمؤسسية والمهنية، بما يقلل من الاعتماد على التدخل الجزائي اللاحق .

ب- الفرضيات الفرعية:

١- تقوم السياسة الوقائية غير الجزائية على خصائص استباقية وتكاملية تميزها عن السياسة العقابية وتجعلها أكثر ملاءمة لمواجهة جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية .

٢- تؤدي الوقاية الاجتماعية دوراً أساسياً في الحد من احتمالات الانحراف بين رجال الشرطة عبر معالجة العوامل القيمية والسلوكية .

٣- تسهم التنشئة الاجتماعية السليمة والرقابة الأسرية المتوازنة في بناء شخصية منضبطة قادرة على مقاومة السلوكيات المرتبطة بالمخدرات .

٤- تؤدي البيئة الاجتماعية المستقرة والثقافة المجتمعية الرافضة للمخدرات دورًا وقائيًا غير رسمي يحد من انتشار هذه الجرائم .

٥- تسهم الوقاية الوضعية والمؤسسية من خلال التنظيم الإداري والرقابة والتدريب والعلاج والتأهيل في تقليل فرص الانحراف داخل المؤسسة الأمنية .

٤. الدراسات السابقة

تناولت بعض الدراسات السابقة جوانب متفرقة من الوقاية الاجتماعية والمؤسسية والسلوكية المرتبطة بالسلوك الإجرامي أو بمكافحة ظاهرة المخدرات، إلا أنها لم تتناول بصورة مباشرة ومتكاملة السياسة الوقائية غير الجزائية الموجهة خصيصاً لرجال الشرطة في مجال مكافحة جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية. ومن أبرز هذه الدراسات ما يأتي:

١- صلاح حسن احمد يوسف العزي , دور التنشئة الاجتماعية في الحد من السلوك الاجرامي(دراسة ميدانية في مدينة كركوك) , رسالة ماجستير قدمت الى مجلس كلية الآداب , جامعة الموصل , ٢٠٠٣.

تناولت الدراسة أثر مؤسسات التنشئة الاجتماعية في الوقاية من السلوك الإجرامي، من خلال تحليل ميداني لعدد من العوامل الأسرية والتعليمية والاجتماعية , وقد أكدت الدراسة أن ضعف التنشئة الاجتماعية يعد من أهم مسببات الانحراف، وهو ما يوفر إطاراً نظرياً مهماً لفهم الوقاية الاجتماعية غير الجزائية، إلا أن نطاقها ظل عاماً ولم يتناول فئة رجال الشرطة أو جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية بشكل خاص.

٢- عقيل فالح سلمان , زهراء فوزي أبو خويط , اليات الحد من المخدرات في العراق مع إشارة خاصة لبعض النماذج, مجلة حمورابي للدراسات , العدد ٤٣ , السنة الحادية عشر , ٢٠٢٢ .

بحثت الدراسة مختلف الآليات التشريعية والمؤسسية والاجتماعية المعتمدة في مواجهة ظاهرة المخدرات في العراق , وقد أسهمت الدراسة في تشخيص بعض أدوات المواجهة غير الجزائية إلا أنها تناولت الظاهرة من منظور عام، ولم تفرد تحليلاً خاصاً لدور الوقاية غير الجزائية داخل المؤسسة الشرطوية أو لخصوصية المخاطر المرتبطة برجال الشرطة.

٣- رنا علي حميد السعدي : وسائل الضبط الإداري في مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في العراق, مجلة كلية القانون والعلوم السياسية – الجامعة العراقية , العدد ٢٩ , ٢٠٢٥ .

ركزت الدراسة على أحد أبعاد التنشئة والضبط الاجتماعي بوصفه وسيلة للحد من الانحراف السلوكي، حيث أبرزت أثر البيئة الاجتماعية والمؤسسات غير العقابية في توجيه السلوك الفردي والحد من الممارسات المنحرفة , ورغم أهمية نتائجها في تعزيز الفهم الوقائي إلا أنها لم تتناول جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية، ولم تتجه إلى دراسة فئة وظيفية حساسة كرجال الشرطة ضمن إطار السياسة الجنائية الوقائية.

٤- مدحت محمد أبو النصر، الجوانب الاجتماعية والنفسية والسلوكية في تدريب رجل الشرطة في مصر، وزارة الداخلية المصرية، القاهرة، ٢٠٠١.

تناولت الدراسة أهمية التدريب والتأهيل النفسي والسلوكي لرجل الشرطة بوصفه أحد أهم الأدوات الوقائية غير الجزائية للحد من الانحراف الوظيفي , وتعد هذه الدراسة من أقرب الدراسات لموضوع البحث الحالي من حيث الفئة المستهدفة، إلا أنها لم تربط بصورة مباشرة بين التدريب الوقائي وجرائم المخدرات والمؤثرات العقلية.ومن خلال هذا العرض يتبين أن الدراسات السابقة على أهميتها، لم تتناول السياسة الوقائية غير الجزائية لمكافحة جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية بين رجال الشرطة بوصفها موضوعاً مستقلاً، وهو ما يبرز فرادة البحث الحالي ويؤكد إسهامه العلمي في سد فجوة واضحة في الدراسات الجنائية والوقائية.

٥.أهداف البحث

يهدف البحث إلى:

١- توضيح الإطار المفاهيمي للسياسة الوقائية غير الجزائية وبيان خصائصها، ولاسيما طابعها الاستباقي والتكاملي في مجال مكافحة جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية بين رجال الشرطة.

٢- إبراز دور الوقاية الاجتماعية في الحد من هذه الجرائم من خلال تحليل أثر الأسرة والمجتمع في التنشئة الاجتماعية، والرقابة القيمية وبناء الضبط الاجتماعي لرجال الشرطة .

٣- تحليل آليات الوقاية الوضعية والمؤسسية داخل البيئة الشرطية، ولاسيما التدابير الاحترازية والتنظيمية والرقابية ودورها في تقليل فرص الانحراف الوظيفي .

٤- بيان أهمية التدابير الإصلاحية كالتدريب المهني والعلاج والتأهيل في معالجة مظاهر الانحراف في مراحلها المبكرة وتعزيز الانضباط المهني داخل المؤسسة الأمنية .

٦.منهج البحث

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي في دراسة السياسة الوقائية غير الجزائية لمكافحة جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية بين رجال الشرطة، من خلال وصف الإطار المفاهيمي لهذه السياسة وتحليل آلياتها الاجتماعية والمؤسسية، وبيان دورها في الحد من العوامل الممهدة للانحراف قبل وقوعه

٧. هيكل البحث

تم تقسيم الدراسة على ثلاثة مباحث :المبحث الأول: مفهوم السياسة الوقائية وخصائصها المطلب الأول: مفهوم السياسة الوقائية الفرع الأول: في اللغة الفرع الثاني: في الاصطلاح المطلب الثاني: خصائص السياسة الوقائية الفرع الأول: الطبيعة الاستباقية الفرع الثاني: الطبيعة التكاملية المبحث

الثاني: الوقاية الاجتماعية ودورها في مكافحة جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية بين رجال الشرطة المطلب الأول: دور الأسرة الفرع الأول: التنشئة الاجتماعية الفرع الثاني: الرقابة الأسرية المطلب الثاني: دور المجتمع الفرع الأول: البيئة الاجتماعية الفرع الثاني: الثقافة المجتمعية المبحث الثالث: الوقاية الوضعية والمؤسسية ودورها في مكافحة جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية بين رجال الشرطة المطلب الأول: التدابير الاحترازية الفرع الأول: التنظيم الإداري الفرع الثاني: الرقابة الإدارية المطلب الثاني: التدابير الإصلاحية الفرع الأول: التدريب المهني الفرع الثاني: العلاج والتأهيل

المبحث الأول مفهوم السياسة الوقائية وخصائصها

تمثل السياسة الوقائية إحدى الركائز الأساسية في الفكر الجنائي المعاصر، لما تنطوي عليه من انتقال نوعي في أسلوب مواجهة الجريمة من منطق الردع اللاحق إلى منطق المنع السابق , فلم تعد السياسة الجنائية الحديثة تقتصر على تفعيل الجزاء الجنائي بعد وقوع الفعل المجرم، وإنما اتجهت إلى البحث في الوسائل الكفيلة بالحيلولة دون نشوء السلوك الإجرامي ابتداءً، من خلال معالجة أسبابه وبواعثه ومظاهره الأولية في محيطها الاجتماعي والمؤسسي , وتكتسب السياسة الوقائية أهمية خاصة عند دراسة جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية بين رجال الشرطة، باعتبار أن هذه الفئة تضطلع بدور محوري في إنفاذ القانون وحماية النظام العام، الأمر الذي يجعل انحرافها ولاسيما في هذا النوع من الجرائم , ذا أثر مضاعف لا يقتصر على الجاني ذاته بل يمتد ليصيب الثقة المؤسسية والأمن المجتمعي ومن هنا فإن الاقتصار على المعالجة العقابية وحدها يظل قاصراً عن تحقيق الغاية المنشودة ، ما لم يدعّم بسياسة وقائية فعالة تستهدف تقليل فرص الانحراف والحد من مسبباته قبل تحققه.وانطلاقاً من ذلك سوف يقسم هذا المبحث إلى مطلبين : يتناول المطلب الاول مفهوم السياسة الوقائية من خلال بيان مدلولها في اللغة والاصطلاح ، ويخصص المطلب الثاني لدراسة خصائص السياسة الوقائية التي تميزها عن غيرها من السياسات الجنائية ولاسيما من حيث طابعها الاستباقي وتكامل أدواتها .

المطلب الأول: مفهوم السياسة الوقائية

يعد ضبط مفهوم السياسة الوقائية خطوة منهجية أساسية لا غنى عنها قبل الخوض في تحليل خصائصها أو استعراض تطبيقاتها المختلفة، لما لهذا المفهوم من دور محوري في تحديد نطاق الدراسة وحدودها النظرية والعملية , وتزداد أهمية هذا الضبط المفاهيمي عند دراسة السياسة الوقائية في مجال جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية بين رجال الشرطة، إذ يتطلب الأمر التمييز بين الوقاية بوصفها جهداً سابقاً على وقوع الجريمة، وبين التدخلات الجزائية أو التأديبية التي لا تفعل إلا بعد تحقق الفعل المجرم , كما أن خصوصية الفئة محل البحث تفرض قراءة المفهوم في ضوء طبيعة المركز الوظيفي لرجل الشرطة، وما يرتبط به من التزامات قانونية ومهنية وأخلاقية .وتأسيساً على ذلك سوف يقسم هذا المطلب الى فرعين : يتناول الفرع الاول مفهوم السياسة الوقائية من خلال الوقوف على مدلولها في اللغة , بينما نبحث في الفرع الثاني معناها في الاصطلاح .

الفرع الأول: في اللغة

ان مصطلح "السياسة الوقائية" مركب من كلمتين هما "سياسة" و"وقائية" ولكل منهما جذوره اللغوية , فـ"السياسة" مشتقة من الجذر (ساس) اذ جاء معناها ساس الناس سياسة اي تولى رياستهم وقيادتهم [١], ثم انتقلت الكلمة مع تطور الزمن من معناها البسيط المتمثل في تدبير شؤون الأفراد إلى معناها الأوسع المتعلق بتدبير شؤون الدولة ورعاية مصالحها وهو ما أضفى عليها بعدا سلطويا وسياديا [٢], ومن هنا اكتسبت السياسة في اللسان العربي معنى مرتبطا بالقيادة والنظام والسلطة إلى جانب معناها الأصلي في الرعاية والإصلاح .اما "الوقائية" فتعني الوقاية، وهي مأخوذة من الفعل وقى، يقي، وقياً ووقايةً وواقيةً , وتفيد كل ما يتخذ لحفظ الشيء وصيانته وستره من الأذى أو الضرر المحتمل[٣], ويأتي معناها ايضاً ليشير إلى صيانة الشيء من الأذى وحمايته[٤]، إذ تدل على وقايته من السوء والأضرار المحتملة أي أنها تبعد عنه كل ما قد يضره.

الفرع الثاني: في الاصطلاح

تستعمل السياسة الوقائية في الاصطلاح الجنائي للدلالة على مجموعة التدابير غير الجزائية التي تهدف إلى الحد من احتمالات ارتكاب الجريمة ، من خلال معالجة أسبابها الاجتماعية والنفسية والمهنية والمؤسسية قبل أن تتحول إلى سلوك إجرامي معاقب عليه[٥], وبذلك فأنها لا تعنى بالفعل الإجرامي في صورته النهائية وإنما تنصرف إلى البيئة الحاضنة له والعوامل التي تسهم في نشوئه وتطوره , ويميز هذا المفهوم أن السياسة الوقائية لا تحل محل السياسة العقابية ولا تعد نقيضاً لها بل تكملها ضمن إطار متكامل للسياسة الجنائية. إذ تتدخل في مرحلة سابقة على التجريم والعقاب مستهدفة تقليص فرص الانحراف وتقوية عوامل الامتثال للنظام القانوني[٦], اي أن طابعها غير الجزائي يجعلها أقل مساساً بالحرية الفردية وأكثر التصاقاً بالمجالين الاجتماعي والإداري , من خلال أدوات كالتنشئة والرقابة والتوعية والتنظيم والتأهيل.وفي إطار جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية بين رجال الشرطة يكتسب المفهوم الاصطلاحي للسياسة الوقائية خصوصية إضافية , لكونه ينصرف إلى فئة يفترض فيها الوعي القانوني والانضباط المهني، الأمر الذي يجعل الانحراف فيها نتاجاً لعوامل مركبة تتجاوز الإرادة الفردية المجردة , ومن هنا فإن السياسة الوقائية في هذا السياق تفهم

بوصفها جهداً مؤسسياً منظماً يهدف إلى تحصين رجل الشرطة مهنياً وأخلاقياً، والحد من العوامل التي قد تدفعه إلى الانخراط في هذا النوع من الجرائم قبل أن تستوجب تدخلاً جزائياً .

المطلب الثاني: خصائص السياسة الوقائية

لا يقتصر تناول السياسة الوقائية على تحديد مفهومها وضبط مدلولها النظري , وإنما يقتضي الوقوف على الخصائص التي تجسد طبيعتها وتبرز ملامحها المميزة داخل منظومة السياسة الجنائية , إذ إن هذه الخصائص تمثل الإطار الذي تتحدد في ضوئه وظيفة السياسة الوقائية ومجال تدخلها، والوسائل التي تعتمدها في مواجهة الظاهرة الإجرامية بما يسمح بتمييزها عن غيرها من السياسات ذات الطابع الجزائي أو التأديبي , وتزداد أهمية دراسة خصائص السياسة الوقائية عند تطبيقها على جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية بين رجال الشرطة، لما تنطوي عليه هذه الجرائم من خصوصية مزدوجة تتعلق بطبيعة الفعل من جهة وبالمركز الوظيفي للفاعل من جهة أخرى , فهذه الخصوصية تفرض تبني سياسة وقائية قائمة على أسس مختلفة عن تلك المعتمدة في مواجهة الجرائم التقليدية، بما يستوجب إبراز السمات التي تجعل التدخل الوقائي أكثر ملاءمة وفعالية في هذا المجال وانطلاقاً من ذلك سوف يقسم هذا المطلب الى فرعين : يتناول الفرع الأول الطبيعة الاستباقية للسياسة الوقائية بوصفها سياسة سابقة على التدخل الجزائي , اما الفرع الثاني فسوف يبحث في الطبيعة التكاملية للسياسة الوقائية بين أدوات متعددة ذات طابع اجتماعي ومؤسسي .

الفرع الأول: الطبيعة الاستباقية

تتسم السياسة الوقائية بطابعها الاستباقي الذي يشكل جوهر فلسفتها ومبرر وجودها ضمن منظومة السياسة الجنائية الحديثة , إذ تقوم على التدخل في مرحلة سابقة على تحقق السلوك الإجرامي مستهدفة منع نشوئه بدل الاكتفاء بمواجهته بعد وقوعه , فالاستباق هنا لا يفهم بوصفه مجرد توقع نظري لاحتمال الجريمة , وإنما باعتباره تدخلاً عملياً منظماً يهدف إلى تحييد العوامل التي قد تؤدي إلى الانحراف سواء كانت اجتماعية أو نفسية أو مهنية أو تنظيمية , ويعكس هذا الطابع تحولاً في النظرة إلى الجريمة من اعتبارها حدثاً معزولاً يستوجب العقاب , إلى فهمها بوصفها نتيجة لمسار تراكمي من الظروف والضغوط والمؤثرات[٧]، يمكن بل ينبغي التعامل معها في مراحلها الأولى , لذلك فإن السياسة الوقائية تستمد فعاليتها من قدرتها على العمل في دائرة الخطر المحتمل لا في دائرة الجريمة المتحققة , وهو ما يمنحها بعداً وقائياً حقيقياً يسبق تدخل القانون الجنائي في صورته التقليدية , وفي نطاق جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية بين رجال الشرطة يتجلى الطابع الاستباقي للسياسة الوقائية في التركيز على الكشف المبكر عن مظاهر الخلل والانحراف الوظيفي[٨]، ومتابعة السلوك المهني وتعزيز الوعي بمخاطر هذه الجرائم وآثارها، فضلًا عن معالجة الضغوط التي قد يتعرض لها رجل الشرطة بحكم طبيعة عمله , وبذلك لا يكون الهدف هو انتظار وقوع الجريمة ثم إنزال الجزاء وإنما الحيلولة دون توافر الظروف التي تهيئ لارتكابها ، بما يحقق حماية مزدوجة للفرد والمؤسسة في آن واحد .

الفرع الثاني: الطبيعة التكاملية

تتميز السياسة الوقائية بطابعها التكاملي إلى جانب طابعها الاستباقي الذي يقوم على تداخل وتنسيق مجموعة من الأدوات والوسائل , وعدم الاقتصار على إجراء واحد أو جهة محددة في مواجهة الظاهرة الإجرامية , فالوقاية في هذا الإطار ليست فعلاً منفرداً أو تدبيراً معزولاً وإنما منظومة مترابطة[٩].

تتكامل فيها الأدوار الاجتماعية والمؤسسية والإدارية والمهنية لتحقيق الغاية الوقائية المنشودة , ويفترض هذا الطابع أن مواجهة الجريمة ولاسيما جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية، لا يمكن أن تتم بفعالية من خلال الاعتماد على التدخل العقابي أو الإداري وحده ، بل تتطلب تنسيقاً بين الأسرة والمجتمع والمؤسسة الأمنية وأجهزة الرقابة وبرامج التدريب وآليات العلاج والتأهيل , فكل مستوى من هذه المستويات يؤدي وظيفة وقائية محددة ولا يغني أحدها عن الآخر، الأمر الذي يجعل من التكامل شرطاً أساسياً لنجاح السياسة الوقائية , وفيما يتعلق برجال الشرطة يكتسب الطابع التكاملي أهمية مضاعفة , نظراً لخصوصية المركز الوظيفي الذي يشغله رجل الشرطة وما يترتب عليه من مسؤوليات قانونية وأخلاقية[١٠], فالوقاية في هذا السياق لا تتحقق بمجرد فرض الرقابة أو التشديد الإداري، وإنما تتطلب دعماً اجتماعياً وتأهيلاً مهنياً مستمراً وتنظيماً إدارياً رشيداً، إلى جانب آليات إصلاحية تعالج حالات الانحراف عند ظهورها في مراحلها الأولى , لذلك فإن السياسة الوقائية تفهم هنا بوصفها جهداً جماعياً منظماً تتكامل فيه التدابير المختلفة ضمن إطار واحد ، بما يعزز فعاليتها ويحد من أوجه القصور التي قد تنشأ عن المعالجة الجزئية أو المنفردة .

المبحث الثاني الوقاية الاجتماعية ودورها في مكافحة جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية بين رجال الشرطة

تمثل الوقاية الاجتماعية إحدى الدعائم الأساسية للسياسة الوقائية غير الجزائية، إذ تستهدف معالجة العوامل الاجتماعية والثقافية والسلوكية التي تسهم في نشوء السلوك الإجرامي , قبل تحوله إلى فعل مجرم يعاقب عليه القانون , وتنطلق هذه الوقاية من افتراض مفاده أن الجريمة ولا سيما جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية لا تنشأ بمعزل عن البيئة الاجتماعية المحيطة بالفرد , وإنما تعد نتاجاً لتفاعل معقد بين مجموعة من المؤثرات الاجتماعية

والقيمية التي تشكل اتجاهاته وسلوكه , وتكتسب الوقاية الاجتماعية أهمية خاصة عند تناول جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية بين رجال الشرطة , لكونهم جزءاً من المجتمع يتأثرون ببنيته الاجتماعية وقيمه السائدة , وأنماط التنشئة التي مروا بها قبل التحاقهم بالمؤسسة الأمنية , فضعف الضبط الاجتماعي وتراجع الدور التربوي للأسرة واختلال منظومة القيم المجتمعية جميعها عوامل قد تهيئ الأرضية لانحراف السلوك , حتى لدى الفئات المهنية التي يفترض فيها الانضباط والالتزام بالقانون .وتأسيساً على ما تقدم سوف يقسم هذا المبحث الى مطلبين : يتناول المطلب الأول دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية وبناء الضبط القيمي , بينما يخصص المطلب الثاني لتسليط الضوء على دور المجتمع ومؤسساته المختلفة في تعزيز الوعي بمخاطر المخدرات , ونشر الثقافة القانونية وترسيخ القيم الرافضة للسلوك الإجرامي .

المطلب الأول : دور الاسرة

تشكل الأسرة الخلية الأولى في بناء المجتمع والإطار الأساسي الذي تتشكل في داخله شخصية الفرد واتجاهاته السلوكية والقيمية , الأمر الذي يجعلها من أهم أدوات الوقاية الاجتماعية في مواجهة مختلف صور الانحراف ولا سيما جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية , فمن خلال أنماط التنشئة الاجتماعية التي تعتمدها الأسرة , تغرس القيم الأخلاقية ويرسخ احترام القانون ويتحقق الضبط السلوكي المبكر الذي يحد من قابلية الفرد للانجراف نحو السلوك الإجرامي , وتزداد أهمية دور الأسرة في هذا السياق عندما يتعلق الأمر برجال الشرطة , إذ إن الانضباط الوظيفي والالتزام القانوني يمتدان بجذورهما إلى مراحل التنشئة الأولى داخل الأسرة , فضعف الرقابة الأسرية أو التفكك الأسري وغياب التوجيه القيمي السليم قد يترك آثراً ممتدة تسهم في قابلية بعض الأفراد للانحراف حتى بعد التحاقهم بالمؤسسة الأمنية .وبناءً على ما تقدم سوف يقسم هذا المطلب إلى فرعين : يتناول الفرع الأول التنشئة الاجتماعية , بينما يخصص الفرع الثاني للبحث في دور الرقابة الأسرية والدعم النفسي في بناء السلوك المنضبط , بما يسهم في دعم السياسة الجنائية الوقائية والحد من مظاهر الانحراف الوظيفي .

الفرع الأول : التنشئة الاجتماعية .

تمثل التنشئة الاجتماعية العملية الأساسية التي يتم من خلالها تشكيل شخصية الفرد وبناء منظومته القيمية والسلوكية , بما يحدد اتجاهاته نحو المجتمع والقانون وحدود السلوك المشروع وغير المشروع , إذ ان الاسرة تضطلع بدور محوري في غرس قيم احترام القانون والانضباط وتحمل المسؤولية، من خلال التفاعل اليومي وأساليب التوجيه والضبط الأسري[١١], حيث تكتسب هذه الوظيفة أهمية خاصة عند الحديث عن الفئات المهنية التي تتطلب طبيعة عملها التزاماً صارماً بالقيم القانونية والأخلاقية وفي مقدمتها فئة رجال الشرطة , كما تمارس الأسرة تأثيراً مباشراً في تشكيل أنماط السلوك الاجتماعي للفرد ، من خلال نقل المعايير والقيم السائدة في المجتمع بما ينعكس على مستوى امتثاله للقواعد القانونية في مراحل لاحقة من حياته[١٢], فالتنشئة القائمة على الانضباط والرقابة المتوازنة تسهم في بناء شخصية قادرة على ضبط السلوك ، في حين أن الخلل في هذه العملية قد يشكل أرضية خصبة للانحراف , كذلك تمثل التنشئة الأسرية السليمة أحد أهم عوامل الوقاية الاجتماعية المبكرة[١٣]، حيث تسهم في تنمية وعي الفرد بالمخاطر الصحية والاجتماعية والنفسية المرتبطة بهذه السلوكيات ، وتعزيز قدرته على مقاومتها قبل الانخراط فيها , كما أن الدعم النفسي والمساندة العاطفية داخل الأسرة يؤديان دوراً مهماً في بناء الثقة بالنفس وتقوية المناعة النفسية للفرد في مواجهة الضغوط الاجتماعية والمهنية[١٤].وبناءً على ما تقدم فإن دراسة التنشئة الاجتماعية تمثل حجر الأساس للوقاية الاجتماعية غير الجزائية من جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية ، من خلال التركيز على بناء القيم والسلوكيات المنضبطة لدى رجال الشرطة قبل وقوع الانحراف .

الفرع الثاني: الرقابة الأسرية

تعد الرقابة الأسرية من الآليات الأساسية للوقاية الاجتماعية غير الجزائية ، لما تؤديه من دور عملي في توجيه السلوك وضبطه داخل الإطار الأسري , وبما يسهم في الحد من احتمالات الانحراف قبل انتقال الفرد إلى دوائر اجتماعية ومهنية أوسع , فالأسرة لا تكتفي في هذا السياق بغرس القيم والمعايير وإنما تواصل أداء دورها الوقائي من خلال المتابعة اليومية، والتفاعل المستمر وبناء نمط من التواصل القائم على الثقة والمساءلة[١٥]، الأمر الذي ينعكس بصورة مباشرة على مستوى التزام الفرد بالسلوكيات المشروعة لاحقاً , اذ أن ضعف الرقابة الأسرية يعد من أبرز العوامل المساعدة على الانحراف ، حيث يؤدي غياب المتابعة الأسرية إلى زيادة فرص الاحتكاك بالبيئات المنحرفة[١٦]، في حين أن الرقابة المتوازنة القائمة على التوجيه والمتابعة المستمرة تسهم في تقليص عوامل الخطر وتعزيز الامتثال للقيم الاجتماعية والقانونية , كما أن الاستقرار العاطفي داخل الأسرة وما يصاحبه من دعم ومساندة يؤدي دوراً مهماً في تحقيق التوازن النفسي للفرد [١٧]، الأمر الذي يقلل من احتمالات لجوئه إلى تعاطي المواد المخدرة بوصفها وسيلة للهروب من الضغوط الاجتماعية أو المهنية , وتكتسب الرقابة الأسرية أهمية مضاعفة عند تناول فئة رجال الشرطة بحكم طبيعة العمل الأمني وما يفرضه من ضغوط نفسية ومهنية عالية ، إذ تسهم المتابعة الأسرية المبكرة في بناء الانضباط الذاتي وتعزيز احترام الضوابط، بما ينعكس إيجاباً على

السلوك المهني لاحقاً , حيث ان ضعف الرقابة الأسرية في مراحل التكوين الأولى قد ينعكس على قابلية الفرد للتأثر بالضغوط الخارجية داخل المؤسسة الأمنية وبذلك تعد الرقابة الأسرية عنصراً مشتركاً في السياسة الوقائية غير الجزائية، لما لها من أثر مباشر في بناء شخصية منضبطة وقادرة على ضبط السلوك ومقاومة عوامل الانحراف وبما يشكل قاعدة أساسية للوقاية المبكرة من جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية ، ولاسيما بين رجال الشرطة قبل الالتحاق بالعمل الأمني وإثناءه .

المطلب الثاني: دور المجتمع

لا تقتصر الوقاية الاجتماعية من جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية على نطاق الأسرة بوصفها الإطار الأول للتنشئة والضبط ، وإنما تمتد لتشمل المجتمع بمختلف مكوناته وقيمه ومؤسساته غير الرسمية، لما له من تأثير بالغ في تشكيل اتجاهات الأفراد وسلوكهم العام , فالمجتمع يمثل الحاضنة الأوسع التي تتفاعل فيها القيم والمعايير والثقافات السائدة ، والتي قد تؤدي إما إلى تعزيز الامتثال للقانون أو إلى تهيئة بيئة اجتماعية مساعدة على الانحراف , وتزداد أهمية دور المجتمع في الوقاية من جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية بين رجال الشرطة ، لكونهم لا ينفصلون عن محيطهم الاجتماعي بل يتأثرون بما يسود فيه من أنماط ثقافية وتصورات وقيم تجاه الجريمة والمخدرات ، فضلاً عن تأثير شبكات العلاقات الاجتماعية والبيئة المحيطة بالعمل والسكن , ومن هنا فإن المجتمع يؤدي دوراً وقائياً مهماً من خلال ما يرسخه من قيم رافضة للسلوك الإجرامي , وما يوفره من بيئة داعمة للضبط الاجتماعي , بما يكمل الدور الأسري ويعزز فاعلية السياسة الوقائية غير الجزائية , وبناءً على ذلك سوف يقسم هذا المطلب إلى فرعين: يتناول الفرع الأول دور البيئة الاجتماعية في الحد من السلوك المنحرف ، بينما يخصص الفرع الثاني لدراسة أثر الثقافة المجتمعية في تعزيز الوعي الوقائي ومقاومة جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية .

الفرع الأول: البيئة الاجتماعية

تشكل البيئة الاجتماعية الإطار العام الذي تتحدد في داخله أنماط التفاعل الاجتماعي ومستويات الضبط السلوكي، بما ينعكس مباشرة على قابلية الأفراد للانحراف أو الامتثال للقواعد القانونية , فالبيئات التي يسودها التفكك الاجتماعي وضعف الروابط الاجتماعية وتراجع الإحساس بالمسؤولية الجماعية تكون أكثر عرضة لانتشار السلوكيات المنحرفة[١٨], ومنها جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية حتى بين الفئات المهنية التي يفترض فيها الانضباط . وفي المقابل تسهم البيئة الاجتماعية المستقرة القائمة على التضامن الاجتماعي والرقابة غير الرسمية في الحد من احتمالات الانحراف ، من خلال ما تمارسه من ضغط اجتماعي إيجابي يعزز الامتثال للقيم والمعايير السائدة, ويظهر هذا الدور بوضوح في المجتمعات التي ترفض اجتماعياً تعاطي المخدرات أو الاتجار بها وتعده سلوكاً معيباً أخلاقياً ومرفوضاً اجتماعياً ، الأمر الذي يشكل رادعاً نفسياً واجتماعياً يسبق أي تدخل قانوني , وفيما يتعلق برجال الشرطة فإن تأثير البيئة الاجتماعية يكتسب بعداً خاصاً، إذ إن وجودهم في بيئة اجتماعية متماسكة يحد من فرص انجرافهم نحو السلوك المنحرف[١٩]،في حين أن العمل في بيئات تعاني من ضعف الضبط الاجتماعي أو انتشار أنماط ثقافية متسامحة مع المخدرات , قد يزيد من عوامل الخطر، ولاسيما في ظل الضغوط المهنية التي يتعرض لها رجل الشرطة وعليه تمثل البيئة الاجتماعية أحد المكونات الأساسية للوقاية الاجتماعية لما لها من دور مباشر في تشكيل السلوك الفردي والجماعي ، وتعزيز الامتثال للقيم القانونية والأخلاقية بما يسهم في الحد من جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية قبل انتقالها إلى نطاق التجريم والعقاب .

الفرع الثاني: الثقافة المجتمعية

تعد الثقافة المجتمعية من أهم الأدوات غير الرسمية للوقاية الاجتماعية لما تتضمنه من منظومة القيم والمعتقدات والتصورات السائدة تجاه الجريمة والمخدرات والمؤثرات العقلية , فالثقافة التي تنظر إلى هذه الجرائم بوصفها سلوكاً خطيراً يهدد الفرد والمجتمع تسهم في بناء موقف اجتماعي رافض لها ، في حين أن الثقافة المتسامحة أو اللامبالية قد تضعف من فعالية الضبط الاجتماعي وتشجع على انتشارها, وتؤدي الثقافة المجتمعية دوراً وقائياً من خلال تعزيز الوعي بمخاطر المخدرات والمؤثرات العقلية وآثارها الصحية والاجتماعية والمهنية , فضلاً عن ترسيخ قيم احترام القانون والمسؤولية الاجتماعية[٢٠], ويتجلى هذا الدور في الخطاب الثقافي العام وفي ما تبثه وسائل الإعلام , وفي الأنشطة التوعوية والتعليمية التي تسهم في بناء إدراك جماعي رافض للسلوك الإجرامي[٢١], وفي إطار جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية بين رجال الشرطة تكتسب الثقافة المجتمعية أهمية خاصة، إذ إن النظرة المجتمعية إلى رجل الشرطة بوصفه قدوة في احترام القانون تشكل ضغطاً أخلاقياً إضافياً يدفعه إلى الالتزام والانضباط [٢٢], كما أن الثقافة المهنية داخل المجتمع الأمني ذاته بوصفها جزءاً من الثقافة المجتمعية العامة، تسهم في تعزيز القيم الرافضة للانحراف وتكريس الشعور بالمسؤولية الوظيفية .وبذلك تشكل الثقافة المجتمعية ركيزة أساسية للوقاية الاجتماعية غير الجزائية، لما لها من أثر بعيد المدى في تشكيل الاتجاهات والسلوكيات ، وبما يسهم في الحد من جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية بين رجال الشرطة عبر ترسيخ وعي وقائي سابق على التدخل الجزائي .

المبحث الثالث الوقاية الوضعية والمؤسسية ودورها في مكافحة جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية بين رجال الشرطة

تمثل الوقاية الوضعية والمؤسسية أحد المحاور الجوهرية في السياسة الوقائية غير الجزائية، لكونها تنصرف إلى معالجة عوامل الخطر الكامنة داخل البيئة الوظيفية والتنظيمية التي يعمل في إطارها رجل الشرطة، وما قد تفرزه من فرص أو ظروف مواتية لوقوع الانحراف , إذ تقوم هذه الوقاية على افتراض مفاده أن السلوك الإجرامي لا يرتبط فقط بالعوامل الفردية أو الاجتماعية، وإنما يتأثر بدرجة كبيرة بطبيعة التنظيم الإداري ومستوى الرقابة وفاعلية النظم المهنية المعتمدة داخل المؤسسة الأمنية وتزداد أهمية هذا النوع من الوقاية عند دراسة جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية بين رجال الشرطة، نظراً لحساسية الموقع الوظيفي الذي يشغلونه، وما يترتب عليه من صلاحيات واسعة قد يساء استخدامها في ظل ضعف التنظيم أو غياب الرقابة الفاعلة.وانطلاقاً من ذلك تستهدف الوقاية الوضعية والمؤسسية تقليل فرص الانحراف داخل البيئة المهنية من خلال اعتماد جملة من التدابير الاحترازية والإصلاحية التي تسهم في ضبط الأداء الوظيفي، وتعزيز الانضباط المهني ومعالجة مظاهر الخلل قبل تحولها إلى سلوك إجرامي معاقب عليه . وبناءً على ذلك سوف يقسم هذا المبحث إلى مطلبين: يتناول المطلب الأول التدابير الاحترازية ذات الطابع التنظيمي والرقابي، بينما يخصص المطلب الثاني لدراسة التدابير الإصلاحية التي تركز على التدريب والعلاج والتأهيل بوصفها أدوات داعمة للسياسة الوقائية داخل المؤسسة الأمنية.

المطلب الأول: التدابير الاحترازية

تعد التدابير الاحترازية من أهم أدوات الوقاية الوضعية والمؤسسية لما تؤديه من دور وقائي مباشر في الحد من فرص الانحراف داخل البيئة الوظيفية، عبر تنظيم العمل وضبط السلوك المهني قبل وقوع الجريمة , إذ تقوم هذه التدابير على مبدأ تقليص مواطن الخلل الإدارية والتنظيمية التي قد تستغل في ارتكاب جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية، ولاسيما من قبل الفئات التي تتمتع بصلاحيات تنفيذية واسعة كرجال الشرطة, وتكمن أهمية هذه التدابير في كونها لا تمس الحرية الفردية مساساً مباشراً وإنما تعمل على إعادة تنظيم بيئة العمل بما يحقق التوازن بين متطلبات الأداء الأمني وضمان النزاهة والانضباط الوظيفي وفي هذا الإطار تتجسد التدابير الاحترازية بصورة أساسية في التنظيم الإداري الرشيد والرقابة الإدارية الفاعلة، باعتبارهما ركيزتين أساسيتين للوقاية المؤسسية من الانحراف وعليه سوف يقسم هذا المطلب إلى فرعين: يتناول الفرع الأول التنظيم الإداري ودوره في الحد من فرص الانحراف، بينما يخصص الفرع الثاني لدراسة الرقابة الإدارية بوصفها آلية وقائية لضبط السلوك الوظيفي وتعزيز الامتثال للقواعد المهنية.

الفرع الأول: التنظيم الإداري

يعد التنظيم الإداري من أهم الآليات الوقائية داخل المؤسسة الأمنية، لما له من دور مباشر في تحديد الصلاحيات وتوزيع الاختصاصات وتنظيم العلاقات الوظيفية، بما يقلل من فرص إساءة استعمال السلطة أو استغلال الموقع الوظيفي في ارتكاب السلوكيات المنحرفة[٢٣], فكلما اتسم البناء الإداري بالوضوح والدقة في تحديد المسؤوليات وتحديد حدود السلطة لكل مستوى وظيفي، كلما تضاءلت المساحات غير المنضبطة التي قد تشكل مدخلاً للانحراف الوظيفي[٢٤], وبصورة خاصة في الجرائم التي ترتبط بالوظيفة الأمنية لاسيما جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية , ويقوم التنظيم الإداري الرشيد داخل المؤسسة الأمنية على مبدأ الفصل الواضح بين الاختصاصات ومنع تركز الصلاحيات بيد شخص واحد[٢٥]، بوصف ذلك من الضمانات الأساسية لمنع الانحراف الوظيفي وإساءة استعمال السلطة، ويجد هذا التنظيم الإداري أساسه النظري في منطق الوقاية الوضعية التي تقوم على تقليص الفرص الإجرامية داخل البيئة الوظيفية، من خلال الحد من الإغراءات التنظيمية والمنافذ غير المنضبطة التي قد تستغل في السلوك المنحرف , فكلما كان البناء الإداري محكماً ومحدداً للاختصاصات، وموزعاً للصلاحيات على نحو يمنع التداخل أو الاحتكار الوظيفي، كلما تضاءلت فرص استغلال الموقع الأمني في ارتكاب جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية وحرص المشرع على تشديد المسؤولية الجنائية في الحالات التي يرتكب فيها الموظف العام الجريمة مستغلاً صفته الوظيفية أو ما توفره له الوظيفة من وسائل[٢٦]، وهو ما يعكس إدراك المشرع لخطورة الانحراف الوظيفي داخل الأجهزة المكلفة بإنفاذ القانون , ويزداد خطر هذا الانحراف عندما يستغل رجل الشرطة الصلاحيات التي تمنحها له الوظيفة الأمنية في تسهيل ارتكاب الجريمة أو التستر عليها، إذ قد يتيح الموقع الوظيفي إمكانية الوصول إلى المعلومات أو المواد المضبوطة أو إجراءات التحقيق، الأمر الذي قد يخلق فرصاً غير مشروعة لاستغلال السلطة, وهو ما يمنح التنظيم الإداري بعداً وقائياً استباقياً يتجاوز مجرد كونه إجراءً إدارياً بحتاً, كما أن وضوح الهياكل التنظيمية واعتماد قواعد ثابتة في الترقية والنقل والمساءلة يسهم في تعزيز الشعور بالعدالة الوظيفية، ويقلل من الضغوط النفسية والمهنية التي قد تدفع بعض الأفراد إلى السلوك المنحرف , وبذلك يشكل التنظيم الإداري أحد الأعمدة الأساسية للوقاية الوضعية ، لما له من أثر وقائي غير مباشر في ضبط السلوك المهني والحد من فرص الانحراف داخل المؤسسة الأمنية , كما يعتمد التنظيم الإداري السليم على اعتماد آليات عمل تقلل من الاحتكاك غير المنضبط بمصادر الخطر، سواء من خلال تنظيم الواجبات الميدانية أو ضبط إجراءات التعامل مع المواد المحظورة[٢٧], بما يسهم في الحد من فرص الاستغلال الوظيفي في جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية , الأمر الذي يجعل من التنظيم الإداري أداة وقائية فعالة في إطار السياسة الجنائية

الحديثة التي تسعى إلى تقليص الفرص الإجرامية داخل المؤسسات العامة .وتأسيساً على ما تقدم يشكل التنظيم الإداري أحد الأعمدة الأساسية للوقاية غير الجزائية داخل المؤسسة الأمنية، لما له من أثر فعلي في ضبط السلوك المهني والحد من فرص الانحراف الوظيفي، ولاسيما في الجرائم ذات الصلة بالوظيفة الأمنية.

الفرع الثاني: الرقابة الإدارية

تشكل الرقابة الإدارية آلية وقائية أساسية داخل المؤسسات الأمنية بما في ذلك قوى الأمن الداخلي، إذ تهدف إلى متابعة الأداء الوظيفي والتحقق من مدى الالتزام بالقواعد المهنية والتعليمات الإدارية[٢٨]، بما يسهم في الكشف المبكر عن مظاهر الخلل والانحراف قبل تفاقمها وتحولها إلى سلوك إجرامي, ولا تقتصر الرقابة الإدارية على الطابع الزجري أو العقابي , بل تتخذ بعداً وقائياً من خلال تصحيح السلوك الوظيفي وتعزيز الانضباط المهني داخل المؤسسة الأمنية[٢٩], وتتجسد الرقابة الإدارية في صور متعددة تشمل الرقابة المباشرة والتفتيشية وآليات المتابعة والتقييم الدوري للأداء[٣٠]، وهي أدوات تهدف إلى تضييق هامش الانحراف الوظيفي وتقليل فرص التستر على السلوكيات المخالفة، لاسيما في المجالات التي تتسم بالحساسية الأمنية مثل التعامل مع المواد المحظورة من المخدرات والمؤثرات العقلية, أذ تتجلى أهمية الرقابة الإدارية بصورة أوضح في الوحدات والمجالات الوظيفية التي يكثر فيها الاحتكاك المباشر بالمواد المحظورة أو إجراءات الضبط والتحري أو حفظ المضبوطات، إذ تمثل هذه المواقع بيئات عالية الخطورة من حيث احتمالات الانحراف الوظيفي، الأمر الذي يستوجب إخضاعها لرقابة إدارية دقيقة ومستمرة بوصفها أحد متطلبات الوقاية المؤسسية الفاعلة , وتزداد أهمية الرقابة الإدارية عند مواجهة جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية، نظراً لما تتسم به هذه الجرائم من طابع سري وتعقيد في الوسائل المستخدمة , الأمر الذي يجعل اكتشافها في مراحلها المتقدمة أكثر صعوبة. ويبرز الحاجة إلى رقابة إدارية فاعلة واستباقية تعمل على منع تطور السلوك المنحرف قبل بلوغه مرحلة الجريمة[٣١], كما تسهم الرقابة الإدارية الفاعلة في تعزيز الشعور بالمساءلة والانضباط المهني لدى رجال الشرطة , بما يدفعهم إلى الالتزام بالقواعد القانونية والمهنية ويقلل من قابلية الانخراط في السلوك المنحرف[٣٢], وأوجد التشريع المنظم لقوى الأمن الداخلي نظاماً انضباطياً خاصاً يهدف إلى ضمان التزام المنتسبين بالقواعد القانونية والمهنية، وفرض المسؤولية عند الإخلال بواجبات الوظيفة أو استغلالها بصورة غير مشروعة[٣٣]، بما يعزز مناخ الانضباط والالتزام داخل المؤسسة الأمنية , وتزداد أهمية الرقابة الإدارية داخل المؤسسة الأمنية بالنظر إلى الطبيعة الخاصة للواجبات التي يضطلع بها رجال الشرطة، وما يرتبط بها من سلطات وصلاحيات قد يساء استعمالها في حال غياب المتابعة والرقابة الفعالة وبذلك تشكل الرقابة الإدارية أداة وقائية جوهرية ضمن منظومة التدابير غير الجزائية التي تدعم السياسة الوقائية في مواجهة جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية داخل المؤسسة الأمنية .

المطلب الثاني: التدابير الإصلاحية

لا تكتمل فعالية السياسة الوقائية غير الجزائية بالاعتماد على التدابير الاحترازية ذات الطابع التنظيمي والرقابي وحدها، وإنما تستلزم دعمها بتدابير إصلاحية تستهدف معالجة مظاهر الخلل السلوكي والمهني عند ظهورها في مراحلها الأولى، وقبل تحولها إلى انحراف جسيم أو سلوك إجرامي معاقب عليه , إذ تقوم التدابير الإصلاحية على فلسفة مفادها أن الوقاية الحقيقية لا تتحقق فقط بمنع الفرص، بل كذلك بإعادة بناء الفرد مهنياً ونفسياً وتعزيز قدرته على الالتزام والانضباط داخل المؤسسة الأمنية, وتكتسب هذه التدابير أهمية خاصة عند تناول جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية بين رجال الشرطة، لكونها تتصل بسلوكيات قد تكون ناتجة عن ضغوط مهنية، أو اختلالات نفسية أو ضعف في التأهيل والتدريب المستمر , ومن هنا فإن اعتماد آليات إصلاحية فعالة يسهم في احتواء حالات الانحراف في بداياتها . ويحول دون تطورها إلى أنماط إجرامية تهدد نزاهة المؤسسة الأمنية وأداءها الوظيفي , وبناءً على ذلك سوف يقسم هذا المطلب إلى فرعين: يتناول الفرع الأول التدريب المهني بوصفه أداة وقائية إصلاحية، بينما يخصص الفرع الثاني لدراسة العلاج والتأهيل ودورهما في معالجة الانحراف الوظيفي والحد من تكراره .

الفرع الأول: التدريب المهني

يعد التدريب المهني من أهم التدابير الإصلاحية في إطار الوقاية المؤسسية، لما له من دور محوري في تعزيز الكفاءة المهنية، وترسيخ القيم الوظيفية وتحديث المعارف القانونية والسلوكية لدى رجال الشرطة , فالتدريب لا يقتصر على تنمية المهارات الفنية المرتبطة بأداء الواجبات الأمنية، وإنما يمتد ليشمل بناء الوعي القانوني والأخلاقي، وتعزيز إدراك مخاطر الانحراف الوظيفي وآثاره القانونية والمجتمعية[٣٤], كما يسهم التدريب القانوني المتخصص في تعزيز وعي رجل الشرطة بالمسؤولية الجنائية المترتبة على إساءة استعمال الصلاحيات الوظيفية أو الانخراط في الأنشطة المرتبطة بالمخدرات والمؤثرات العقلية[٣٥]، إذ إن إدراك الآثار القانونية لهذه الأفعال وما قد يترتب عليها من مساءلة جزائية أو انضباطية يشكل عاملاً وقائياً مهماً يحد من احتمالات الانحراف ويعزز الالتزام بالقواعد القانونية المنظمة للعمل الأمني , كما يسهم التدريب المهني المستمر في الحد من احتمالات تورط بعض

رجال الشرطة في جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية[٣٦], من خلال توعية رجال الشرطة بمخاطر هذه الجرائم، وبيان آثارها السلبية على الفرد والمؤسسة، فضلاً عن تعزيز ثقافة الالتزام والانضباط داخل البيئة الوظيفية , كذلك يؤدي التدريب دوراً وقائياً مهماً في تمكين رجل الشرطة من التعامل مع الضغوط المهنية بطرق مشروعة[٣٧]، بما يقلل من لجوئه إلى سلوكيات منحرفة بوصفها وسيلة للهروب أو التكيف غير السليم مع متطلبات العمل الأمني . ولا يقتصر أثر التدريب المهني في هذا السياق على المعالجة الآنية لمظاهر الخلل , وإنما يمتد ليشكل استثماراً مؤسسياً طويل الأمد في بناء رأس مال بشري مهني قادر على مقاومة الانحراف، بما يعزز مناعة المؤسسة الأمنية ذاتها ويحد من كلفة التدخلات التأديبية والجزائية مستقبلاً , ويكتسب التدريب المهني طابعاً إصلاحياً عندما يوجه إلى الفئات الأكثر عرضة للانحراف أو أولئك الذين تظهر لديهم مؤشرات سلوكية مقلقة[٣٨]، إذ يسهم في إعادة دمجهم مهنياً وتصحيح مسارهم الوظيفي قبل استدعاء التدخلات التأديبية أو الجزائية , وبذلك يشكل التدريب المهني أداة وقائية إصلاحية فعالة تدعم السياسة الوقائية غير الجزائية، وتسهم في تعزيز مناعة المؤسسة الأمنية ضد جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية.

الفرع الثاني: العلاج والتأهيل

يمثل العلاج والتأهيل أحد أبرز مظاهر التدابير الإصلاحية ذات البعد الإنساني والوقائي، إذ يهدفان إلى معالجة الأسباب النفسية والسلوكية التي قد تدفع بعض رجال الشرطة إلى تعاطي المخدرات أو الانخراط في جرائم مرتبطة بها , فهذه التدابير تنطلق من إدراك أن بعض حالات الانحراف لا تعود بالضرورة إلى ضعف أخلاقي أو إجرامي محض، وإنما قد تكون نتاجاً لضغوط نفسية ومهنية متراكمة، أو اضطرابات سلوكية تتطلب تدخلاً علاجياً متخصصاً[٣٩], كذلك يسهم اعتماد برامج العلاج والتأهيل داخل المؤسسة الأمنية في احتواء هذه الحالات ومنع تفاقمها أو انتقالها إلى مراحل أكثر خطورة[٤٠] بما يحقق وقاية فعالة للفرد والمؤسسة في آن واحد , كما أن إخضاع رجل الشرطة لبرامج تأهيلية مناسبة يسهم في إعادة دمجه وظيفياً وتعزيز قدرته على الالتزام والانضباط بعد تجاوز مظاهر الخلل , بدل الدفع به مباشرة إلى مسارات العقاب أو الإقصاء الوظيفي[٤١], وتبرز أهمية العلاج والتأهيل في سياق جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية لكونها جرائم ذات أبعاد صحية ونفسية إلى جانب بعدها الجنائي. الأمر الذي يجعل المعالجة الإصلاحية جزءاً لا يتجزأ من السياسة الوقائية غير الجزائية[٤٢], وبذلك يشكل العلاج والتأهيل أداة أساسية في دعم الوقاية المؤسسية والحد من تكرار الانحراف، كما يسهم اعتماد برامج العلاج والتأهيل في الحد من تكرار السلوك المنحرف داخل المؤسسة الأمنية، من خلال معالجة أسبابه الجذرية بدل الاكتفاء بمواجهة مظاهره الخارجية، الأمر الذي ينسجم مع أهداف السياسة الجنائية الوقائية الرامية إلى منع العود وتعزيز الاستقرار الوظيفي، وتحقيق التوازن بين متطلبات الانضباط المهني والبعد الإنساني في إدارة الموارد البشرية الأمنية , وتعزيز استقرار الأداء الوظيفي داخل المؤسسة الأمنية بما يسهم في تحقيق أهداف السياسة الجنائية الوقائية على المدى البعيد وتأسيساً على ما تقدم يظهر ان الوقاية الوضعية والمؤسسية تبرز أهميتها في الحد من الانحراف داخل المؤسسة الأمنية، عبر التدابير الاحترازية التي تنظم الصلاحيات والرقابة، والتدابير الإصلاحية التي تعزز التدريب والتأهيل , ويشكل هذا التوازن بين الوقاية والتنمية المهنية أداة فعالة لمكافحة جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية بين رجال الشرطة بما يحافظ على الانضباط والنزاهة ويقلل فرص تكرار الانحراف .

الخاتمة

أولاً: النتائج

١-تعد السياسة الوقائية غير الجزائية أداة أساسية في مكافحة جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية بين رجال الشرطة، لكونها تستهدف منع الانحراف قبل وقوعه ومعالجة أسبابه المبكرة، بما يكمل دور السياسة العقابية ولا يغني عنها.

٢- أثبتت الوقاية الاجتماعية من خلال دور الأسرة والمجتمع أهميتها في بناء الضبط القيمي والسلوكي، وأن الخلل في التنشئة الاجتماعية يسهم في زيادة قابلية الانحراف الوظيفي.

٣- أظهرت الدراسة أن الوقاية الوضعية والمؤسسية ولاسيما التنظيم الإداري والرقابة الإدارية، تسهم بصورة فعالة في تقليص فرص الانحراف داخل المؤسسة الأمنية والحد من إساءة استعمال الصلاحيات الوظيفية.

٤- بينت النتائج أن التدابير الإصلاحية المتمثلة في التدريب المهني وبرامج العلاج والتأهيل تشكل أدوات وقائية مهمة في احتواء حالات الانحراف في مراحلها الأولى، وتعزيز إعادة الدمج الوظيفي والحد من تكرار السلوك المنحرف.

ثانياً: التوصيات

١-ضرورة اعتماد السياسة الوقائية غير الجزائية كجزء أصيل من السياسة الجنائية في مواجهة جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية بين رجال الشرطة بوصفها نهجاً مكملاً للسياسة العقابية.

٢- تعزيز دور الأسرة والمجتمع في برامج الوقاية من خلال دعم التنشئة الاجتماعية السليمة ونشر الوعي بمخاطر المخدرات والمؤثرات العقلية وآثارها القانونية والمجتمعية.

٣- تطوير التنظيم الإداري داخل المؤسسات الأمنية، وتفعيل آليات الرقابة الإدارية المستمرة، بما يحد من فرص الانحراف ويعزز الانضباط الوظيفي.

٤- تعزيز الثقافة المهنية والقيم الأخلاقية داخل المؤسسة الأمنية من خلال التوعية المستمرة بأهمية الالتزام بالضوابط القانونية والانضباطية وترسيخ مفهوم النزاهة كجزء لا يتجزأ من هوية رجل الشرطة.

٥- توسيع نطاق برامج التدريب المهني وربطها بالجوانب السلوكية والأخلاقية، إلى جانب اعتماد برامج علاج وتأهيل متخصصة لاحتواء حالات الانحراف المرتبطة بالمخدرات والمؤثرات العقلية.

المصادر

أولاً: القران الكريم

ثانياً : المعاجم اللغوية :

١. محمد بن مكرم بن منظور, لسان العرب ، دار صادر , بيروت – لبنان , من دون سنة طبع , باب الميم .

٢. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط٤، دار الدعوة، القاهرة، ٢٠٠٤.

٣. لويس معلوف، المنجد في اللغة، ط٢٨، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ٢٠٠٩.

ثالثاً : الكتب القانونية والفقهية :

١. أحمد فتحي سرور، أصول السياسة الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٢.

٢. احمد عبداللطيف ,الاثار الاجتماعية لتعاطي المخدرات, الرياض, المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب,١٩٩٢.

٣. اسحاق إبراهيم منصور، علم الإجرام وعلم العقاب، ديوان المطبوعات الجامعية، ط٢، ١٩٩١

٤. براء منذر عبد اللطيف، السياسة الجنائية في قانون رعاية الأحداث (دراسة مقارنة)، ط١، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩.

٥. جاسم خربيط خلف ,شرح قانون العقوبات– القسم العام ، منشورات زين الحقوقية ,بيروت ,ط٣ ,بلا سنة طبع .

٦. جلال ثروت، الظاهرة الإجرامية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٤

٧. غسان رباح، الوجيز في قضايا المخدرات والمؤثرات العقلية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٨.

٨. سعد عدنان الهنداوي، المجموعة التشريعية الخاصة بقوى الأمن الداخلي والمتعلقة بعملها والأوامر والتوجيهات المركزية ذات الصلة، وزارة الداخلية– مطابع شهداء الشرطة، بغداد، ٢٠٠٩.

٩. فوزية عبد الستار، مبادئ علم الإجرام والعقاب، دار النهضة العربية، بيروت، ط٥، ١٩٨٥.

١٠. محمد عبد اللطيف فرج , النظرية العامة للعقوبة والتدابير الاحترازية , بلا مكان نشر , ٢٠١٢ .

١١. محمد شفيق الدسوقي، السياسة الجنائية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة .

١٢. محمد شفيق , الجريمة والمجتمع , المكتب الجامعي الحديث , الاسكندرية , ٢٠٠٤ .

١٣. محمد سلامة غباري، الإدمان خطر يهدد الأمن الاجتماعي، دار الوفاء، الإسكندرية، ط١، ٢٠٠٧.

١٤. محمود طه جلال , أصول التجريم والعقاب في السياسة الجنائية المعاصرة : دراسة مقارنة، اطروحة دكتوراه ، جامعة عين شمس – كلية الحقوق ، ٢٠٠٤.

١٥. مصطفى سويف، المخدرات والمجتمع، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٦.

رابعاً : القوانين والتشريعات

١- قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل , العراق .

٢- قانون عقوبات قوى الامن الداخلي رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٨ المعدل , العراق .

٣- قانون المخدرات والمؤثرات العقلية العراقي رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٧ المعدل، العراق.

خامساً : التقارير والدوريات والمصادر الإلكترونية

١. أحمد محمد عبيد ، الآثار الانضباطية الموضوعية المترتبة على العقوبات الجزائية في تشريعات قوى الأمن الداخلي العراقي، رسالة ماجستير، قسم القانون، معهد العلمين للدراسات العليا، العراق، ٢٠٢٤.

٢. إسماعيل نعمة عبود و محمد حسون عبيد، أسباب وآثار جريمة تعاطي المخدرات، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، المجلد ٢٣، العدد ٤، جامعة بابل، العراق، ٢٠١٦, https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-1291964 .

٣. حمدية حميد حسن القره لوسي , التنشئة الاجتماعية للطفل بين التقليد والحداثة , رسالة ماجستير قدمت الى مجلس كلية الآداب , جامعة بغداد , ٢٠٠٧.

٤. رنا علي حميد السعدي : وسائل الضبط الإداري في مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في العراق, مجلة كلية القانون والعلوم السياسية – الجامعة العراقية , العدد ٢٩ , ٢٠٢٥ .
https://jlps.edu.iq/index.php/jlps/ar/article/view/506?utm_source=chatgpt.com.

٥. رانيا سامي كمال أحمد، البناء النفسي لمدمن متعافٍ من إدمان بعض المواد المخدرة ذات التأثير النفسي، مجلة دراسات تربوية واجتماعية، المجلد ٢٨، العدد ٧.٤، ٢٠٢٢، https://jsu.journals.ekb.eg/article_293056.html.

٦. ريام كريم عبيد : سلطة الإدارة في مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في التشريع العراقي , رسالة ماجستير , كلية القانون, جامعة بغداد , ٢٠١٩ .

٧. راشد محمد حمد، الضوابط الأخلاقية والقانونية للعمل الأمني (دراسة تحليلية)، المجلة العربية للدراسات الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المجلد ٤٠، العدد ١، ٢٠٢٤، https://journals.nauss.edu.sa/index.php/AJSS/article/view/2895

٨. صلاح حسن احمد يوسف العزي , دور التنشئة الاجتماعية في الحد من السلوك الاجرامي(دراسة ميدانية في مدينة كركوك) , رسالة ماجستير قدمت الى مجلس كلية الآداب , جامعة الموصل , ٢٠٠٣.

٩. عقيل فالح سلمان , زهراء فوزي أبو خويط , اليات الحد من المخدرات في العراق مع إشارة خاصة لبعض النماذج, مجلة حمورابي للدراسات , العدد ٤٣ , السنة الحادية عشر , ٢٠٢٢ , https://iasj.rdd.edu.iq/journals/uploads/2025/04/10/e25866dbaffe4ae4581d42b89fc1344c.pdf?utm_source=chatgpt.com .

١٠. فاطمة اسماعيل المياحي , دور الاسرة في تنشئة الابناء على الثقة بالنفس واتخاذ القرار(دراسة ميدانية في مدينة بعقوبة), رسالة ماجستير قدمت الى مجلس كلية الآداب , جامعة بغداد , ٢٠٠٢.

١١. محمد السيد عرفة، المخدرات سرطان العصر، مجلة الأمن والحياة (أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية)، المجلد ١٨، العدد ٢٠٢، https://yarab.yabesh.ir/yarab/handle/yad/135240.

١٢. مجيد مجهول درويش، التنظيم القانوني لدور الإدارة في مكافحة المخدرات، مجلة أورك للعلوم الإنسانية، العدد الأول، المجلد الحادي عشر، ٢٠١٨.

١٣. مدحت محمد أبو النصر، الجوانب الاجتماعية والنفسية والسلوكية في تدريب رجل الشرطة في مصر، وزارة الداخلية المصرية، القاهرة، ٢٠٠١.

١٤. عبد القادر عبد الحافظ الشيخلي، أخلاقيات رجل الشرطة، مجلة الفكر الشرطي، المجلد ٦، العدد ٤، ١٩٩٨, https://search.mandumah.com/Record/604670 .

١٥. سعد جاسم محمد الغريري، النظام الانضباطي لأفراد قوى الأمن الداخلي في العراق: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك، العراق، ٢٠٢٢

١٦. وائل سلمان منسي، السياسة الإجرائية في قانون أصول المحاكمات الجزائية لقوى الأمن الداخلي (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة ميسان، العراق، ٢٠٢٢ .

هوامش البحث

[١] – مجمع اللغة العربية , المعجم الوسيط، ط ٤ , دار الدعوة , القاهرة– مصر , ٢٠٠٤ , ص ٤٦٢ .

[٢] – لويس معلوف , المنجد في اللغة , ط٢٨ , المطبعة الكاثوليكية , بيروت , ٢٠٠٩ , ص ٣٦٢ .

[٣] – محمد بن مكرم بن منظور, لسان العرب ، دار صادر , بيروت – لبنان , من دون سنة طبع , باب الميم ، ص٤٩٠١ .

[٤] – مجمع اللغة العربية , المعجم الوسيط , مصدر سابق , ص١٠٥٢.

[٥] – د . براء منذر عبد اللطيف : السياسة الجنائية في قانون رعاية الاحداث (دراسة مقارنة), ط١ , دار الحامد للنشر والتوزيع , عمان , ٢٠٠٩ , ص٨ .

[٦] – د. احمد فتحي سرور , اصول السياسة الجنائية , دار النهضة العربية , القاهرة , ١٩٧٢ , ص٢٦٤ .

[٧] – د. جلال ثروت ، الظاهرة الإجرامية ، دار النهضة العربية ، القاهرة، ١٩٨٤، ص ١١٢.

[٨] – محمد السيد عرفة ، المخدرات سرطان العصر، مجلة الأمن والحياة (أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية)، المجلد ١٨، العدد ٢٠٢، متاح على الرابط: https://yarab.yabesh.ir/yarab/handle/yad/135240 (تاريخ الاطلاع ٢٠٢٦/١/٢٥)

[٩] – اسماعيل نعمة عبود و محمد حسون عبيد، أسباب و آثار جريمة تعاطي المخدرات، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، المجلد ٢٣، العدد ٤، جامعة بابل، العراق، ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، متاح على : https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-1291964(تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٥/٢/١) .

[١٠] – الجوانب الاجتماعية والنفسية والسلوكية في تدريب رجل الشرطة في مصر، تقرير صادر عن وزارة الداخلية المصرية (الإدارة العامة لمكافحة المخدرات)، متاح على الرابط: https://site.moi.gov.eg/drugs/Pages/NoDrugs.aspx (تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٦/٢/٤).

[١١] – مصطفى سويف ، المخدرات والمجتمع ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٩٦ , ص٧٧ .

[١٢] – حمدية حميد حسن القره لوسي , التنشئة الاجتماعية للطفل بين التقليد والحداثة , رسالة ماجستير قدمت الى مجلس كلية الآداب , جامعة بغداد , ٢٠٠٧ ,ص٨٤–٨٥ .

[١٣] – صلاح حسن احمد يوسف العزي , دور التنشئة الاجتماعية في الحد من السلوك الاجرامي(دراسة ميدانية في مدينة كركوك) , رسالة ماجستير قدمت الى مجلس كلية الآداب , جامعة الموصل , ٢٠٠٣ ,ص١٣٨–١٣٩ .

[١٤] – د. جلال ثروت ، الظاهرة الإجرامية ، مصدر سابق ، ص ١١٢.

[١٥] – فاطمة اسماعيل المياحي , دور الاسرة في تنشئة الابناء على الثقة بالنفس واتخاذ القرار(دراسة ميدانية في مدينة بعقوبة), رسالة ماجستير قدمت الى مجلس كلية الآداب , جامعة بغداد , ٢٠٠٢ , ص٧٢–٧٣ .

[١٦] – د . فوزية عبد الستار , مبادئ علم الاجرام والعقاب , دار النهضة العربية , بيروت , ط٥ , ١٩٨٥, ص ١٦٨ .

[١٧] – د . اسحاق ابراهيم منصور , علم الاجرام وعلم العقاب , ديوان المطبوعات الجامعية , ط ٢ , ١٩٩١ , ص ١١٢ .

[١٨] – عقيل فالح سلمان , زهراء فوزي أبو خويط , اليات الحد من المخدرات في العراق مع إشارة خاصة لبعض النماذج, مجلة حمورابي للدراسات , العدد ٤٣ , السنة الحادية عشر , ٢٠٢٢ , متاح على الرابط , https://iasj.rdd.edu.iq/journals/uploads/2025/04/10/e25866dbaffe4ae4581d42b89fc1344c.pdf?utm_source=chatgpt.com (تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٦/٢/١٥) .

[١٩] – مدحت محمد أبو النصر , الجوانب الاجتماعية والنفسية والسلوكية في تدريب رجل الشرطة في مصر، القاهرة، وزارة الداخلية المصرية ، ٢٠٠١، ص١٧–١٨.

[٢٠] – محمد شفيق الدسوقي، السياسة الجنائية المعاصرة، دار النهضة العربية ، القاهرة، ص ٢٨٣.

[٢١] – د. محمد شفيق , الجريمة والمجتمع , المكتب الجامعي الحديث , الاسكندرية , ٢٠٠٤ , ص١١٧ .

[٢٢] – د. غسان رباح , الوجيز في قضايا المخدرات والمؤثرات العقلية , منشورات الحلبي الحقوقية , بيروت , ٢٠٠٨, ص٢٢٠– ٢٢١.

[٢٣] – سعد جاسم محمد الغريري ، النظام الانضباطي لأفراد قوى الأمن الداخلي في العراق: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك، العراق، ٢٠٢٢.

[٢٤] – د. مجيد مجهول درويش : التنظيم القانوني لدور الإدارة في مكافحة المخدرات , بحث منشور في مجلة اورك للعلوم الإنسانية , العدد الأول , المجلد الحادي عشر , ٢٠١٨ .

[٢٥] – وائل سلمان منسي ، السياسة الإجرائية في قانون أصول المحاكمات الجزائية لقوى الأمن الداخلي (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة ميسان، العراق، ٢٠٢٢.

[٢٦] – المادة (٣٣١) من قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل .

[٢٧] – أحمد محمد عبيد ، الآثار الانضباطية الموضوعية المترتبة على العقوبات الجزائية في تشريعات قوى الأمن الداخلي العراقي، رسالة ماجستير، قسم القانون، معهد العلمين للدراسات العليا، العراق، ٢٠٢٤.

[٢٨] – رنا علي حميد السعدي : وسائل الضبط الإداري في مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في العراق, مجلة كلية القانون والعلوم السياسية – الجامعة العراقية , العدد ٢٩ , ٢٠٢٥ , متاح على الرابط :
https://jlps.edu.iq/index.php/jlps/ar/article/view/506?utm_source=chatgpt.com (تاريخ الاطلاع ٢٠٢٦/٢/٢١) .

[٢٩] – ريام كريم عبيد : سلطة الإدارة في مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في التشريع العراقي , رسالة ماجستير , كلية القانون, جامعة بغداد , ٢٠١٩ .

[٣٠] – محمد السيد عرفة، المخدرات سرطان العصر، مصدر سابق ، متاح على الرابط:
https://yarab.yabesh.ir/yarab/handle/yad/135240 (تاريخ الاطلاع ٢٠٢٦/٢/٢٧) .

[٣١] – د. احمد عبداللطيف ,الاثار الاجتماعية لتعاطي المخدرات, الرياض, المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب,١٩٩٢, ص٦٨ .

[٣٢] – د. محمد سلامة غباري , الادمان خطر يهدد الامن الاجتماعي , مصدر سابق , ص١٦٠ .

[٣٣] – المادة (٤٨) من قانون عقوبات قوى الامن الداخلي رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٨ المعدل .

[٣٤] – مدحت محمد أبو النصر , الجوانب الاجتماعية والنفسية والسلوكية في تدريب رجل الشرطة في مصر، مصدر سابق .

[٣٥] – اللواء الدكتور سعد عدنان الهنداوي، المجموعة التشريعية الخاصة بقوى الأمن الداخلي والمتعلقة بعملها والأوامر والتوجيهات المركزية ذات الصلة، وزارة الداخلية– مطابع شهداء الشرطة ، بغداد، ٢٠٠٩.

[٣٦] – عبد القادر عبد الحافظ الشيخلي , اخلاقيات رجل الشرطة , مجلة الفكر الشرطي , المجلد ٦ العدد ٤ , ١٩٩٨ , متاح على الرابط , https://search.mandumah.com/Record/604670 (تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٦/٣/١) .

[٣٧] – د. جاسم خربيط خلف ,شرح قانون العقوبات– القسم العام، منشورات زين الحقوقية ,بيروت ,ط٣ ,بلا سنة طبع ، ص١٩.

[٣٨] – د . محمد عبد اللطيف فرج , النظرية العامة للعقوبة والتدابير الاحترازية , بلا مكان نشر , ٢٠١٢ , ص٢٧٣ .

[٣٩] – محمود طه جلال , أصول التجريم والعقاب في السياسة الجنائية المعاصرة : دراسة مقارنة، اطروحة دكتوراه ، جامعة عين شمس – كلية الحقوق ، ٢٠٠٤ , ص٢٤١ –٢٤٢ .

[٤٠] – راشد محمد حمد ، الضوابط الاخلاقية والقانونية للعمل الامني (دراسة تحليلية)، المجلة العربية للدراسات الامنية، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية , المجلد ٤٠، العدد ١، ٢٠٢٤، متاح على :
https://journals.nauss.edu.sa/index.php/AJSS/article/view/2895?utm_source=chatgpt.com .

[٤١] – المادة (٣٩/اولاً/أ) من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية العراقي رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٧.

[٤٢] – رانيا سامي كمال أحمد، البناء النفسي لمدمن متعافٍ من إدمان بعض المواد المخدرة ذات التأثير النفسي (دراسة منشورة مشتقة من رسالة ماجستير)، مجلة دراسات تربوية واجتماعية، المجلد ٢٨، العدد ٧.٤، يوليو ٢٠٢٢، متاحة على الرابط: https://jsu.journals.ekb.eg/article_293056.html (تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٦/٣/٦).